الاستثمار الأجنبي وانعكاسه على التنمية الاقتصادية فى ماليزيا

لمياء عبدالرحمن إسماعيل الصالحى1
sayedkh08@gmail.com

ملخص باللغة العربية

التجربة الماليزية فى التنمية الاقتصادية جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تنطوي على كثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التبعية الاقتصادية, فعلى الرغم من الإنفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبيرمن الوطنية الاقتصادية, وخلال نحوعشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية،في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات، ولقد كانت تجربة ماليزيا المتميزة في مواجهة الأزمات المالية العالمية وبصفة خاصة أزمة جنوب شرق آسيا في عام 1997م، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، وجذب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا

1. باحث دكتوراه– كلية الدراسات الآسيوية العليا– جامعة الزقازيق

التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا، التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية.

يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل ونشر وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتوفير الموارد المناسبة لتمويل الاستثمارات، وتوسيع القاعدة الاستثمارية في البلد المضيف، وكذلك التعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق مما يؤدي إلى اكتساب العمالة الوطنية لمهارة أعلى وخبرة أكبر، بالإضافة إلى حل مشكلة البطالة من خلال توفير المزيد من فرص العمل ، كما أن تدفق الاستثمار إلى الدول النامية يساعد في التغلب على الفجوة المحلية بين الاستثمار والادخار، لذلك يجب تهيئة المناخ الاستثماري في مصر لجذب الاستثمار، وتوفير الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي.

Abstract

The Malaysian experience in economic development is worthy of contemplation, especially as it involves many lessons that developing countries can take in order to rise from the pitfalls of economic dependence. About twenty years ago, things changed in Malaysia from a country that relied mainly on exporting some agricultural raw materials to a country that exported industrial commodities, in the fields of equipment, electrical machinery, and electronics. As it did not heed the warnings of the International Fund and the World Bank, and began to deal with its crisis through a national agenda through which it imposed strict restrictions on its monetary policy, giving the Central Bank wide powers to implement what it sees in favor of confronting the flight of foreign exchange abroad, and attracting the proceeds of exports in foreign exchange to the interior and became a stick of marginalization that The Fund and the World Bank raise it in the face of those who want to deviate from the circles drawn ineffectively in the face of Malaysia, which emerged from its financial slump stronger in just two years, to continue the development process on its national terms

The flow of foreign direct investment contributes to increasing economic growth and promoting economic development through improving infrastructure, creating job opportunities, spreading and localizing modern technology, providing appropriate resources to finance investments, expanding the investment base in the host country, as well as identifying modern methods used in management, organization, communication and marketing, which leads To the national labor acquisition of higher skill and greater experience, in addition to solving the problem of unemployment by providing more job opportunities, and the flow of investment to developing countries helps to overcome the local gap between investment and saving, so the investment climate must be created in Egypt to attract investment, and provide Incentives and facilities for the foreign investor.

المقدمة

تعتبر دولة ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي ومنذ عام 1970 وهي تعمل بخطي متقدمه لتحسين الوضع العام في البلاد خصوصا الاقتصادي فقد عملت من خلال خطط خمسيه متعاقبة لترتقي بمستوي المعيشة لدي المجتمع والتى كانت تهدف إلى تحقيق الرخاء لجميع المواطنين وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية خاصة بين المجموعات المنخفضة الدخل حيث كان تقريبا أكثر من 70% من الشعب دون مستوي الفقر خصوصا الأسيويين الذي يمثلون الأغلبية لسكان ماليزيا ومع العمل المتواصل استطاعت ماليزيا أن تصل إلي الحلم الذي أسهم في علاج المشكلة الاقتصادية التي يعانيها المجتمع بالتوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمارالأجنبي وإيجاد فرص كبيرة لتحسين مستوي الدخل للأفراد.

التجربة الماليزية أصبحت اليوم نموذجاً يحتذى به فى العالم وأصبحت تستقطب المتميزين من العلماء والباحثين وبدأت الحكومة الماليزية في تنفيذ الخطط الاقتصادية الخمسية، وحرصت ماليزيا على إعادة وبناء وترقيم الخطط من جديد بدءاً من خطة ماليزيا الأولي في عام 1965، كما بدأت ماليزيا في السبعينيات تقليد اقتصادات النمور الآسيوية الأربع (كوريا الجنوبية– الصين – هونغ كونغ – سنغافورة)، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد علي التعدين والزراعة إلي اقتصاد يعتمد بصورة أكبر علي التصنيع بوجود الاستثمارات اليابانية، وازدهرت الصناعات الثقيلة في غضون سنوات،

وأصبحت صادرات البلاد محرك النمو الرئيسي للدولة، حققت ماليزيا معدل نمو محلي إجمالي أكثر من 7% مع انخفاض معدلات التضخم في الثمانيات والتسعينات (1).

وحيث أن وتيرة التنمية اليوم ليست سريعة إلا أنه ينظر إليها علي أنها أكثر استدامة، وعلي الرغم من الضوابط والتدابير الحكومية الاقتصادية قد تكون أولا تكون السبب الرئيسي للانتعاش، فإنه لا شك في أن القطاع المصرفي أصبح أكثر قدرة علي مقاومة الصدمات الخارجية كما أن الحساب الجاري انتهي إلي فائض هيكلي موفراً الأمان ضد هروب رؤوس المال، وعادت أسعار الأصول بشكل عام إلي مستويات ما قبل الأزمة، كما أن ماليزيا أيضاً أكبر مركز مصرفي ومالي في العالم الإسلامي، ولجأت ماليزيا إلي اتباع أساليب وسياسيات مختلفة لتشجيع بلدان العالم الثالث وضعاً متردياً اقتصادياً في ظل عجزها عن سداد فوائد الديون والقروض، ولذا قررت الحكومة الماليزية تخطيط سياساتها من خلال، منح إعانات إنتاج لقطاع الزراعة والصناعة وإعانات التصدير للمنتجين الماليزيين وإعانات غير مباشرة، مثل تكاليف الشحن والرسوم الإدارية.

لجأت الحكومة الماليزية إلى تخفيض قيمة العملة (رينغيت) مع أن ذلك يعد مخالفاً لمبدأ الحرية الخاصة بالتجارة الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار أن ماليزيا تعمل علي امتلاك مزيداً من الفرص الجديدة والاندماج الكامل مع

---

(1) رامى السيد فوزى، دور الدولة فى التنمية دراسة حالة لدولة ماليزيا،رسالة ماجستيرغير منشورة،، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص 33.

الاقتصاد الدولي وفتح مزيداً من الأسواق أمام المنتجات الماليزية والتي تتميز بانخفاض أسعارها.

يعتبر قطاع التجارة الخارجية في ماليزيا والدول النامية قطاعاً حيوياً بين جملة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومما يزيد من أهميته أنه يعكس أغلب الخصائص التي يتصف بها باقي القطاعات الإنتاجية في الدولة، فماليزيا من الدول النامية التي يتسم اقتصادها بأنه تصديري من ناحية، ويرتفع الميل فيها إلي الاستيراد من ناحية أخري، فيما يتعلق بالصادرات تعتمد بحكم طبيعة إنتاجها المحلي وأوضاعها الاقتصادية العامة علي المواد الأولية لتوفير صادرتها حيث تمتلك ماليزيا موارد طبيعية في مجالات الزراعة والغابات والمعادن، وتعتبر ماليزيا واحدة من كبار مصدري المطاط الطبيعي وزيت النخيل، جنباً إلي جنب مع الأخشاب والكاكاو، والفلفل، والأناناس، والتبغ، وزيت النخيل أيضاً مورد رئيسي للنقد الأجنبي (1).

كما أن القصدير والبترول هما الموردان المعدنيان الرئيسيان ذو الأهمية الاقتصادية في الاقتصاد الماليزي، فكانت ماليزيا أكبر منتج للقصدير في العالم حتي انهيار سوق القصدير في أوائل الثمانيات، وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، لعب القصدير دوراً مهيمناً في الاقتصاد الماليزي، وكان كذلك حتي عام 1972 عندما تولي البترول والغاز الطبيعي الصدارة في حقل استكشاف المعادن، وفي الوقت نفسه تراجعت حصة القصدير من الاقتصاد

(1) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى العولمة, رسالة ماجستيرغيرمنشورة, كلية الحقوق جامعة المنصورة, مصر ، 2002, ص40.

حيث ساهمت الاكتشافات البترولية والغاز الطبيعي في حقول النفط بدعم الاقتصاد الماليزي.

أصبح اقتصاد ماليزيا أحد أقوى أقتصاديات العالم وأكثرها تنوعاً وأوسعها انتشاراً فى جنوب شرق اَسيا، وذلك من خلال زيادة التصدير وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجاذبة للتكنولوجيا الحديثة، وعدة عوامل اَخرى ساهمت فى سياسات الاصلاح الاقتصادى وتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات للدولة الذى كان له اثر على الميزان التجارى فى ماليزيا .

أولا: مشكلة الدراسة

بالرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا علي الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإن الأمور تبدلت من بلد يعتمد بشكل أساسي علي تصدير بعض المواد الأولية إلي بلد مصدرة للسلع الصناعية في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونية،حيث احتلت ماليزيا المرتبة التاسعة عالمياً متقدمة علي كل من إيطاليا، والسويد، والصين حسب تقرير التنمية البشرية الصادرعن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م حيث رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية.

ولذا كانت التجارة الخارجية الشريان الأول للتنمية الاقتصادية في ماليزيا، والرافد الذي يتوقف لوضع التنمية الاقتصادية في ماليزيا في مكان ملائم لتحقيق الإشباع والرفاهية لشعبها وتعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فى عملية شاملة تمس كافة جوانب الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية.

يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل ونشر وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتوفير الموارد المناسبة لتمويل الاستثمارات، وتوسيع القاعدة الاستثمارية في البلد المضيف، وكذلك التعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق مما يؤدي إلى اكتساب العمالة الوطنية لمهارة أعلى وخبرة أكبر، بالإضافة إلى حل مشكلة البطالة من خلال توفير المزيد من فرص العمل، وتكمن مشكلة الدراسة فى محاولة الإجابة عن التساؤل الآتى:

ما مدى انعكاس الاستثمار الأجنبي على عملية التنمية الاقتصادية فى دولة ماليزيا ؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الاستثمار الأجنبي بأنواعه والدور الحيوي له في تنمية اقتصاد الدولة إذا تمكنت الدولة من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة،حيث تؤدي هذه الاستثمارات لجلب منافع كثيرة للدولة لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل: إدخال التقنية الحديثة وفتح فرص العمل أمام المواطنين وتوفيرفرص تدريب لهم, بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والإدارية اللازمة لعملية التنمية،كذلك يعتبرالاستثمارالأجنبي المباشرمحل اهتمام العديد من الدراسات الاقتصادية ,والمالية المعاصرة بالإضافة إلى اهتمام الهيئات الدولية المتخصصة بإصدار النشرات السنوية والتقارير المتعلقة به، وأصبحت دول العالم تنظر لهذه

الاستثمارات على أنها فرصة للنمو والتطوير، وكذلك ملامح ظاهرة العولمة أوالنظام الاقتصادي الجديد نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها عبرالحدود وقدرتها على تمويل الإنتاج والاستثمارعالميا وإقامة التحالفات الاستراتيجية،كما أنها توفرقاعدة بيانات تساعد متخذى القرارالاقتصادى،والتى أثرت بشكل مباشرعلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها :

1- إضافة جديدة إلى عالم المعرفة والبحث العلمى ومساعدة الدول النامية للخروج من عنق الزجاجة والاستفادة بشكل كبيرمن عملية تدفق الاستثمار الأجنبى فى زيادة الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

2- تسليط الضوء على صورة التعاون والاندماج والتكامل الاقتصادى بين ماليزيا والشركات العابرة للحدود.

3- تقييم دور الاستثمار الأجنبى فى التنمية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة فى ماليزيا .

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وتسليط الضوء على أهميته في تحقيق النمو والتعرف على العوائق التي تواجهه وذلك لكي يتمكن صانعوا القرارات من وضع حلول لها، بالإضافة إلى دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر فى ماليزيا ومعرفة مدى تأثرهم بالأزمات السياسية والاقتصادية والتعرف على مدى كفاءة السياسات المتبعة خلال فترة الدراسة لكي نتمكن في النهاية من قياس العلاقة بين

الاستثمارالأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية والتعرف على اتجاه وقوة العلاقة مما يساعد متخذي القرار في رسم السياسات المناسبة التي تدعم تحقيق النمو والتنمية في الدولة تهدف الدراسة إلى التعرف على التالى :

1- دراسة تحليلية لماهية الاستثمار .

2- دراسة الأثارالاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات الأجنبية .

3- التحليل الإحصائى والقياسى لبعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرعلى التنمية الاقتصادية فى ماليزيا.

رابعا : تساؤلات الدراسة

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

ماهي عوامل جذب أو محددات الاستثمار الأجنبي؟

3- ما هودور الاستثمارات الأجنبية فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى ماليزيا ؟

4- هل أثرت تلك الاستثمارات على البيئة الاقتصادية فى ماليزيا ؟

5- ما هى الاستراتيجية التى اعتمدت عليها دولة ماليزيا فى جذب الاستمثارات الأجنبية ؟

6- ما هو النموذج القياسي المستخدم لتحليل العلاقة بين المتغيرين وماهي النتائج التي تم التوصل اليها من خلال التحليل القياسي، ماهي طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وبعض المتغيرات الاقتصادية ؟

خامسا: فرض الدراسة

تمتلك ماليزيا العديد من المقومات الاقتصادية مما جعلها قادرة على منافسة الاقتصاديات الكبيرة ،كما توجدعلاقة بين التطور فى جذب الاستثمارات الأجنبية وبعض المتغيرات الاقتصادية وتم اختبارهذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية :

1ــ توجدعلاقة ارتباطية طردية بين "الاستثمارات الأجنبية "وبعض المتغيرات الاقتصادية التالية " الواردات من السلع والخدمات".

2ــ توجدعلاقة ارتباطية طردية بين التطور فى استثمارات الشركات العابرة للحدود وبعض المتغيرات الاقتصادية.

سادسا : حدود الدراسة

الحدود المكانية : يتحدد الإطارالمكانى للدراسة فى دولة ماليزيا والتى أصبحت نموذجاً رائداً فى مجال جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات العابرة للحدود .

الحدود الزمانية : تركزهذه الدراسة على الفترة الزمنية من2000 – 2020.

سابعا: منهج الدراسة

أ- **المنهج الاستنباطى** فى وصف الأوضاع الاقتصادية فى ماليزيا بشكل عام وعن واقع دورها فى عملية جذب الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية الاقتصادية ومؤشراته .

ب- **المنهج التحليلى** نستخدم نموذجاً قياسياً للتعرف على تقييم سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية فى ماليزيا باستخدام برنامج "Eviews" ويتم التعبيرعن المتغيرالمستقل بالرمز "x" سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية فى حين يأتى المتغيرالتابع ويتم التعبيرعنه بالرمز "y" التنمية الاقتصادية ، وتعتمد بيانات الدراسة على ما يلى "المراجع العربية والأجنبية المختلفة (الرسائل – الكتب- الدوريات – التقارير) ، التقارير السنوية لبيانات نشرات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ، الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

ثامنا : محتويات الدراسة

الفصل التمهيدى : الإطار العام للدراسة

الفصل الأول : الإطار النظرى لمفهوم الاستثمارالأجنبى

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للاستثمار

المبحث الثانى : الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث : قانون الاستثمار في ماليزيا

الفصل الثانى : التطور الاقتصادي والتنمية في ماليزيا

المبحث الأول : الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا

المبحث الثاني : إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في ماليزيا

المبحث الثالث : السياسات الاقتصادية في ماليزيا

الفصل الثالث : دوردولة ماليزيا فى جذب الاستثمار الأجنبى

المبحث الأول : حوكمة الشركات كآلية لجذب الاستثمارات لماليزيا

المبحث الثانى : تحديات التنمية الاقتصادية في التجربة الماليزية

المبحث الثالث : الحوافز الضريبية وأثرها في جذب الاستثمار إلى ماليزيا

الفصل الرابع : التحليل القياسى لبعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية فى ماليزيا

المبحث الأول : صياغة وبناء النموذج المقترح

المبحث الثانى : الاتجاه العام لتطور مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال الفترة "2000-2020"

المبحث الثالث : تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والناتج المحلي في ماليزيا.

تاسعاً : الدراسات سابقة

اولأ : الدراسات العربية

1- دراسة " إياد محمد عطية ،2001": بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وأساليب تشجيعة"(1)

(1) إياد محمد عطية ،محددات الاستثمار الأجنبى المباشروأساليب تشجيعة ،رسالة ماجستيرغير منشوره ،كلية التجارة ،جامعة الزقازيق، مصر،2001.

(2) جمال محمود عطية عبيد، تأثيرالاستثمارالأجنبي المباشرعلى النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ،رسالة دكتوراة فى اقتصاديات التجارة الخارجية ، كلية التجارة ،جامعة جلوان،مصر، 2002 .

اهتمت الدراسة بأهم المحددات التى تعوق التدفقات الأجنبية المباشرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً،وهدفت الدراسة إلى تهيئة الظروف الملائمة للاستثماروإصلاح القطاع المصرفى،وتحسين مستوى البنية الأساسية فى الدول المضيفة ،وتبسيط الإجراءات الإدارية .

وأوصت الدراسة إلى وضع خريطة استثمارية فى ظل الترويج الاقتصادى داخلياً وخارجياً .

2- دراسة "جمال محمود عطية عبيد،2002 " : بعنوان (تأثير الاستثمار الأجنبي المباشرعلى النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري)(2)

قامت الدراسة بقياس تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1978-2000)،حيث تم القياس على المستويين الأول على المستوى الوطني باستخدام متغيرات اقتصادية كلية (متوسط إنتاجة العامل، الصادرات، الواردات، الاستثمار المحلي، معدل النمو الاقتصادي)،أما الثاني فكان على المستوى القطاعي باستخدام عدة متغيرات (متوسط إنتاجية العامل، الاستثمار المحلي، معدل النموعلى مستوى القطاعات).

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر بفعل التكنولوجيا المصاحبة له،كما كان هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة على

الصادرات أما بالنسبة للواردات فقد كان التأثير سلبياً، وقد تحققت علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشروالاستثمار المحلي،أما على المستوى القطاعي فقد توصلت الدراسة لعدم معنوية أثرالاستثمار الأجنبي المباشرعلى القطاع الزراعي، بينما تحقق أثر إيجابي في قطاعي الخدمات والصناعة.

3- دراسة "زياد محمد أبو ليلى ،2003 " : بعنوان (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن) (1)

هدفت إلى قياس تحليل أثر الاستثمارالأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الاقتصادي الأردني خلال الفترة 1976-2003،حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمارالأجنبي المباشروالناتج الإجمالي في الأردن،وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمارالأجنبي المباشروبين الواردات والناتج الإجمالي،كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من رأس المال المحلي إلى الاستثمارالأجنبي.

4- دراسة "منصور عيسي، 2005 " : بعنوان " مصادر التمويل في ماليزيا"(2).

---

(1) زياد محمد أبو ليلى،أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فى الاقتصاد، جامعة اليرموك ،الأردن، 2003 .

(2) منصور عيسي، مصادر التمويل في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، مصر ،2005 .

تناولت الدراسة مصادر تمويل التنمية في ماليزيا ومن أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة هي : تأثير القروض الخارجية على قدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات الخارجية مثل ظاهرة الكساد الاقتصادي في الثمانينيات والأزمة المالية في التسعينيات.

ما اتخذته الحكومة من الخطوات اللازمة لتخفيض حجم الانفاق العام من خلال خصخصة الهيئات بداية من عام 1983م.

تقليل حجم الدين الخارجي تدريجيا من خلال سداد أقساط الدين حتى وصل إلى أقل نسبة له وهي 10% من إجمالي الدين العام وذلك في عام 1997م.

وكما أوصت الدراسة بإتباع سياسة تخفيض الاعتماد على التمويل الخارجي للتنمية، وأثبتت نجاحا واضحاً أنقذ ماليزيا من كارثة كبري أثناء الأزمة المالية في عامي(1997-1977).

5- دراسة "عبد الخبير عطا،2005 " : بعنوان "النموذج الماليزي للتنمية وإدارة الأزمات" (3).

تناولت الدراسة دورالقيادة الماليزية في ترسيخ القيم والديمقراطية الأسيوية كأساس راسخ للممارسات السياسية وإطاراً معنوياً ملائماً للتنمية ومن أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة هي:

(3) عبد الخبير عطا، النموذج الماليزي للتنمية وإدارة الأزمات، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر ،2005 .

– أولت الحكومة الماليزية إهتماماً بكلا من التحرر الاقتصادي والثقافي، مما أدى إلى تراجع السياسات العرقية لصالح التوجهات الإنمائية.

– انتهاج ماليزيا استراتيجية الإعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد المتاحة.

وأوصت الدراسة بأن علي القيادة السيادة الجديدة المتمثلة في د. عبدالله بدوي الاهتمام بأمرين:

– عدم إحداث تغير جذري في السياسات الماليزية تجاه الاستثمارات الأجنبية.

– تأمين الوئام الديني والسلام الاجتماعي بين الأعراق والملل المختلفة .

6– دراسة "وفاء لطفي، 2005 " : بعنوان: " السياسات التنموية في ماليزيا" (1)

تناولت الدراسة مراحل النمو الاقتصادي من خلال السياسات التنموية للدولة الماليزية فالمرحلة الأولى الاعتمادعلى السلع البدائية ثم الانتقال إلى بدأ التصنيع ومرحلة رؤية 2020، كما تناولت الدارسة أهم السياسات الاقتصادية

---

(1) وفاء لطفي ، السياسات التنموية في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، مصر، 2005 .

(2) إبراهيم البيومى غانم، أسرار الوصفة الماليزية ، المركز القومى للبحوث الجنائية، القاهرة ، مصر، 2008.

التي مرت بها ماليزيا، السياسة الاقتصادية الجديدة فسياسة التنمية القومية ثم رؤية 2020 .

وأهم النتائج التي أظهرت الدراسة كيف قامت الحكومة الماليزية بالتنمية السريعة والنمو المتزايد والذي ساهم في معالجة الفقر وإنخفاض معدلاته .

– كيف عمل مهاتير في إطار سياسة تقوية المركز المالي للدولة ومن ثم الموازنة العامة بين سياسات التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وبين المشروعات التنموية الخاصة بماليزيا.

7– دراسة "إبراهيم البيومى غانم، 2008 " : بعنوان " أسرار الوصفة الماليزية" (2)

قامت الدراسة بتوضيح أسرار الوصفة الماليزية "من خلال دراسة أسباب النهضة الماليزية التى تأخذ شكل الطفرة وقد توصل الباحث إلى أن من أسباب النهضة الماليزية التى تأخذ شكل الطفرة، الاهتمام بالعنصر البشرى والعمل على خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبى.

8– دراسة "رفيق نزاري، 2008" : بعنوان (الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب) (3)

حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى كل من تونس والجزائر والمغرب خلال الفترة 1991–2005 وذلك وفقا

(3) رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة : تونس والجزائر والمغرب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الحاج لخضرباتنة ، الجزائر، 2008.

لنموذج النموالداخلي الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين،وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثرعلى النمو الاقتصادي في المغرب تأثيرإيجابيا لكنه بشكل ضعيف،ويعزى ذلك لارتباط مصادر تلك الاستثمارات بعمليات الخصخصة التي انتهجتها الدولة والتي شملت شركات صناعة وتكرير البترول وشركات الكهرباء وشركات الاتصالات،وامتدت إلى شركات صناعة السيارات وقطاع السياحة والملاحة الجوية والقطاعات المالية،في حين أثرالاستثمارالأجنبي المباشرعلى النمو الاقتصادي في تونس تأثيرا سلبيا، ذلك لأن التكنولوجيا المصاحبة لتلك الاستثمارات لا تعتبر حديثة بالنظر إلى تركيز تلك الاستثمارات في قطاعات وصناعات تقليدية كالنسيج،وبالتالي هي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة، أما بالنسبة الجزائر فقد حقق الاستثمارالأجنبي المباشر تأثير إيجابيا على النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى تركيز نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر في قطاع الطاقة من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف،الإنتاج،النقل والتكرير رغم التحسن الذي شهدته قطاعات أخرى كالاتصالات والصيدلة والصناعات الغذائية وقطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع السياحة.

9- دراسة "محمد مطرود السميران، 2008" : بعنوان (قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني) (1)

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل الآثارالمباشرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1981 إلى 2006،وذلك بتطبيق طريقة الانحدار الذاتي وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية قد توجهت نحو قطاع الصناعة مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمارالأردنى خلال تلك الفترة،كما بينت الدراسة أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأردن وله دور إيجابي،مما ينعكس على مستوى معيشة المواطن، كما أن التفاعل بين الاستثمارالأجنبي المباشر والعوامل المحلية (تطوررأس المال البشري،الصادرات،تطورالمؤسسات المالية والوسيطة) كان إيجابياً وساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارالأجنبي المباشرعلى النمو الاقتصادي في الأردن.

أوصت الدراسة بضرورة العمل على توسع عمليات الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة والاهتمام بتطوير رأس المال البشري مع التركيزعلى التدريب الذهني والسلوكي لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة، والسعي إلى التوسع

(1) محمد مطرود السميران، قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة فى الاقتصاد ، جامعة دمشق ،سوريا ، 2008.

في توقيع الاتفاقيات الاقتصادية على المستويات كافة من أجل فتح آفاق رحبة لغزو المنتجات المحلية للأسواق الخارجية.

10- دراسة "محمد شريف بشير،2009 ": بعنوان"الجياد الماليزية من مضمار التنمية إلى النهوض من الكبوة"(2).

تناولت الدراسة الأسباب التى أدت إلى تعثر الاقتصاد الماليزى فيما عرف بإسم النمور وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

- أن من أهم الأسباب هى التساهل المفرط في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية وعدم دقة التقديرات المستقبلية لهذه الاستثمارات.

- إن التجربة الماليزية متميزة في انطلاقة التنمية وفي النهوض من الكبوة وخلال العقود الثلاثة الماضية سجل الاقتصاد الماليزي أداءً رائعاً كانت أهم ملامحه النمو الاقتصادي المستديم بمتوسط سنوي 8.5 %، ويرجع هذا الإنجاز إلى جملة عوامل من أهمها:

- التحسن في إنتاجية الموارد الاقتصادية.

- الإدارة الاقتصادية السليمة، والسياسات التجارية الملائمة.

11- دراسة "إبراهيم الأخرس ،2012" : بعنوان (دور الشركات عابرة القارات فى الصين) (3)

---

(2) محمد شريف بشير،الجياد الماليزية من مضمار التنمية إلى النهوض من الكبوة ، جامعة ليزيا، كوالامبور، ماليزيا، 2009.

(3) إبراهيم الأخرس، دورالشركات عابرة القارات فى الصين ،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،2012.

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية الشركات العابرة للقارات فى الصين التى أصبحت بمثابة قنوات رئيسية فى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة،والتى تعد إضافة حقيقية للثروة المتراكمة لإسهامها فى زيادة الإنتاجية والطاقة الاستيعابية وخلق فرص العمل ،كما أن تلك الشركات لعبت دوراً بارزاً فى تدعيم ودعم التحول فى الاقتصاد الصينى القائم على التخطيط المركزى والتحول نحو آليات السوق والارتكاز على حرية المنافسة الاقتصادية بعد أن اتخذت اللامركزية سبيلا لها .

جدول رقم (1)

يوضح بعض المتغيرات الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة من "2000– 2020" القيم بالمليار دولار

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	الإنفاق العام		الإيراد العام	صافي الميزانية	الديون الخارجية	التكوين الرأسمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر	
		% من م.ن.ج	القيمة					% من إجمالي الناتج المحلي	القيمة
2000	74.5	101.6	75.7	66.2	9.5–	3.6	30	5.8	4.3
2001	88.8	103.9	92.3	76	16.3–	3.1	38.7	4.7	4.2
2002	100.9	98.6	99.5	90	9.5–	2.2	42.9	5	5.1
2003	100.2	99.1	99.3	90	9.3–	1.2	43.2	5.1	5.1
2004	72.2	78	56.3	55.9	0.4–	0.9	19.4	3	2.2
2005	79.1	74.9	59.3	60.1	0.8	4.5	17.3	4.9	3.9
2006	93.8	80.8	75.8	80.2	4.4	5.9	23.7	4	3.8
2007	92.8	82.6	76.6	75.1	1.5–	4	23.3	0.6	0.6
2008	100.8	82.7	83.4	79.8	3.6–	4.1	23.7	3.2	3.2
2009	110.2	80.3	88.5	90	1.5	3.3	24.7	2.2	2.5
2010	124.7	79.6	99.3	105.9	6.6	1.8	26.1	3.7	4.6
2011	143.5	78.1	112	115.4	3.4	0.8	32	2.7	3.9
2012	162.7	78.2	127.2	131.2	4	1	35.7	4.7	7.7
2013	193.5	80.1	155.1	160	4.9	0.6	43.4	4.7	9.1
2014	230.8	77.7	179.3	180	0.7	1.2	47.5	3.3	7.6
2015	202.3	79.7	161.3	160	1.3–	0.4	44.4	0.1	0.1
2016	247.5	83	205.5	200	5.5–	0.1	55.8	4.4	10.9
2017	289.3	83.6	241.8	240	1.8–	0	64.5	5.2	15.1
2018	305	88.4	269.7	270.2	0.5	0	78.2	3.2	9.7
2019	313.2	90.7	284.1	290.1	6	0	84.1	3.7	11.6
2020	327	90.2	295	308.3	13.3	0	86.4	4.2	13.9

المصدر : بيانات البنك الدولى 2020

شكل رقم (1)

بعض محددات النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة من "2000– 2020" القيم بالمليار دولار

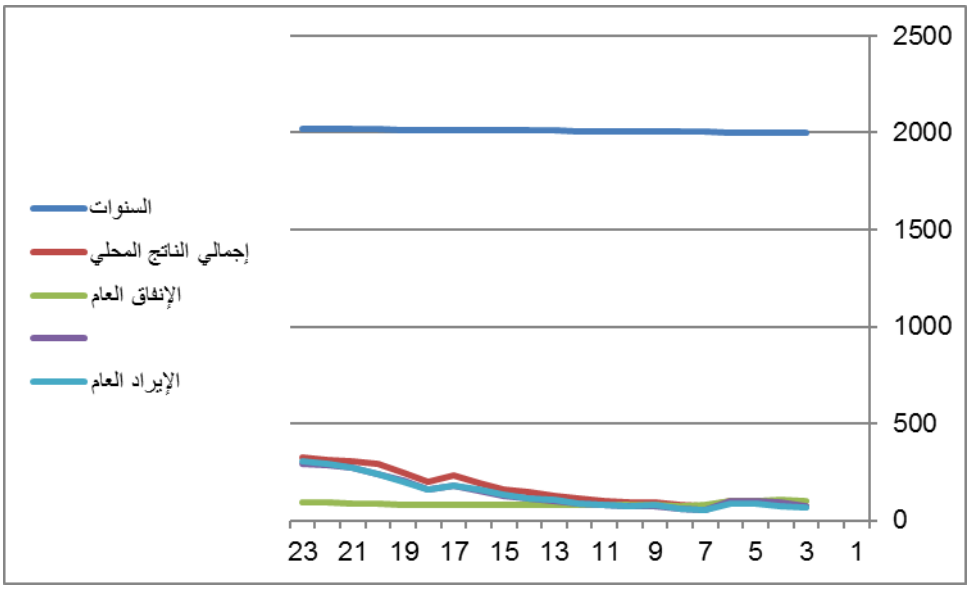

المصدر : إعداد الباحثه من خلال بيانات جدول رقم (1)

شكل رقم (2)

أهم محددات النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة من "2000– 2020"

القيم بالمليار دولار

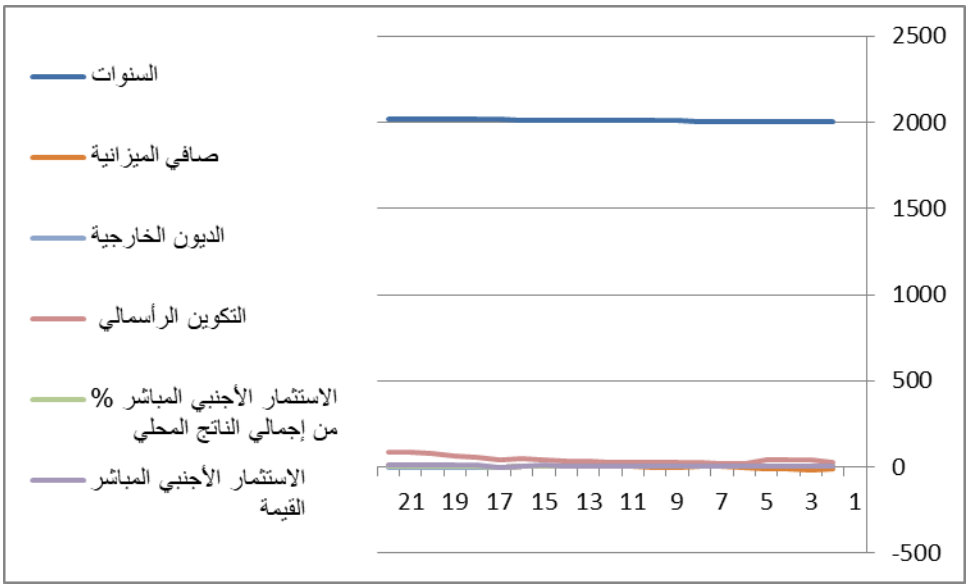

المصدر : إعداد الباحثه من خلال بيانات جدول رقم (1)

ويتضح من خلال الجدول رقم (1) وشكل (1) (2) الأتى :

أ- تطور الناتج المحلي الإجمالي: يتضح أن متوسط إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة "2000–2020" بلغ حوالي 172.64 مليارودولاربحد أدنى 472.4مليار دولارعام 2004،وبحدأقصى حوالي327 مليار دولارعام 2020.

ب- الإنفاق العام: يتضح أن متوسط الإنفاق العام خلال الفترة" 2000–2020" بلغ حوالي 146.85 مليار دولار بحد أدنى 56.3مليار دولار في عام 2004 وبحد أقصى 295 مليار دولار في عام 2020،يلاحظ أن الإنفاق العام قد مر

بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية.

ج- الإيراد العام: يتضح أن متوسط الإيراد العام خلال الفترة " 2000-2020" بلغ حوالي 146.22 مليار دولار بحد أدنى 55.9 مليار دولار في عام 2004 وبحد أقصى 308.3 مليار دولار في عام 2020، وبالتالى يلاحظ أن الإيرادات العامة قد مرت بالعديد من المراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية.

د- صافي الميزانية : حققت الميزانية عجزاً خلال الفترة " 2000-2020" بلغ متوسطه - 0.63 مليار دولار بحد أدنى - 16.3 مليار دولار في عام 2001 وبحد أقصى 13.3 مليار دولار عام 2020، كما يلاحظ أن صافي الميزانية قد مرت بالعديد من الأزمات خلال تلك الفترة متأثره بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية.

هـ- الديون الخارجية: بلغ متوسط الدين الخارجي خلال الفترة "2000-2020" 1.9 مليار دولار، بحد أدنى صفراً خلال (2017م-2020)، بحد أقصى 5.9 مليار في عام 2006.

و- التكوين الرأسمالي: يتضح أن متوسط التكوين الرأسمالي خلال الفترة "2000-2020"بلغ حوالي 44.25 ملياردولار بحد أدنى 17.3 مليار دولار في عام 2005 وبحد أقصى 86.4 مليار دولار في عام 2020، وبالتالى يلاحظ أن التكوين الرأسمالي قد مربظاهرتين خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية.

ز- الاستثمار الأجنبى : يتضح أن متوسط الاستثمار الأجنبى خلال الفترة "2000-2020"بلغ حوالي 6.45 مليار دولار بحد أدنى 0.1 مليار دولار في عام 2015 وبحد أقصى 15.1 مليار دولار في عام 2017، وهذا يعكس أن الإصلاح الاقتصادى أدى إلى ارتفاع فى الأهمية النسبية للعديد من المؤشرات الاقتصادية من إجمالى الناتج المحلى بدولة ماليزيا مما يعكس نجاح التنمية الاقتصادية بماليزيا ومدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعه .

جدول رقم (2)

أهم المتغيرات الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة من " 2000–2020"

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات		صافي الميزان التجاري	الإيرادات النفطية		سعر الصرف	عدد السكان مليون نسمه
			القيمة	% من إجمالي الناتج المحلي		القيمة	إيرادات الموارد النفطية من (م.ن.ح)%		
2000	74.5	67.6	66.4	89.2	1.2-	3.1	4.1	2.6	20.2
2001	88.8	87.1	83.6	94.1	3.5-	3.6	4.1	2.5	20.7
2002	100.9	91	92.4	91.6	1.4	4.5	4.5	2.5	21.3
2003	100.2	92.5	93.4	93.3	0.9	4.2	4.2	2.8	21.8
2004	72.2	67.7	83.5	115.7	15.9	2.5	3.5	3.9	22.4
2005	79.1	76.2	96	121.3	19.8	3.3	4.2	3.8	22.9
2006	93.8	94.3	112.4	119.8	18	5.5	5.9	3.8	23.4
2007	92.8	86.3	102.4	110.4	16.2	4.8	5.2	3.8	23.9
2008	100.8	91.8	109.2	108.3	17.4	5.2	5.2	3.8	24.4
2009	110.2	96.2	117.9	106.9	21.7	6.6	6	3.8	24.9
2010	124.7	118.5	143.9	115.4	25.4	9.2	7.4	3.8	25.3
2011	143.5	130.6	162	112.9	31.5	12.6	8.8	3.8	25.8
2012	162.7	147.1	182.5	112.2	35.5	14.6	9	3.7	26.3
2013	193.5	167	205.5	106.2	38.5	15.9	8.2	3.4	26.7
2014	230.8	178.1	229.7	99.5	51.5	21.9	9.5	3.3	27.2
2015	202.3	143.9	184.9	91.4	41	12.3	6.1	3.5	27.7
2016	247.5	189	231	93.3	42	15.8	6.4	3.2	28.1
2017	289.3	217.3	264.8	91.5	47.5	18.5	6.4	3.1	28.6
2018	305	224.7	260	85.3	35.3	18.9	6.2	3.1	29
2019	313.2	226.7	255.8	81.7	29.1	17.5	5.6	3.2	29.5
2020	327	228.5	260.4	79.6	31.9	18.3	5.6	3.3	29.9

المصدر : بيانات البنك الدولى 2020

شكل رقم (3)

بعض المتغيرات الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة من "2000– 2020"

القيم بالمليار دولار

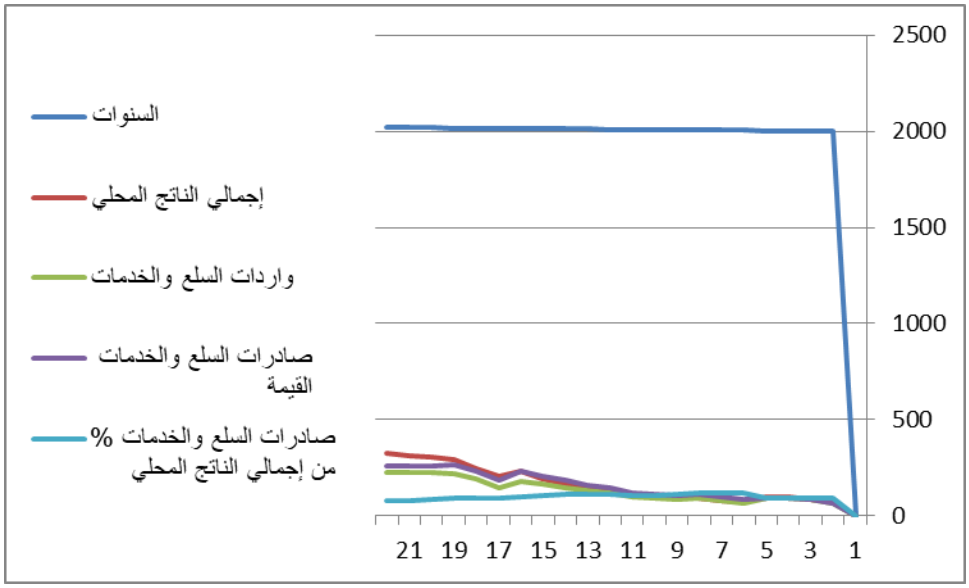

المصدر : إعداد الباحثه من خلال بيانات الجدول رقم (2)

شكل رقم (4)

أهم المتغيرات الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة من "2000– 2020"

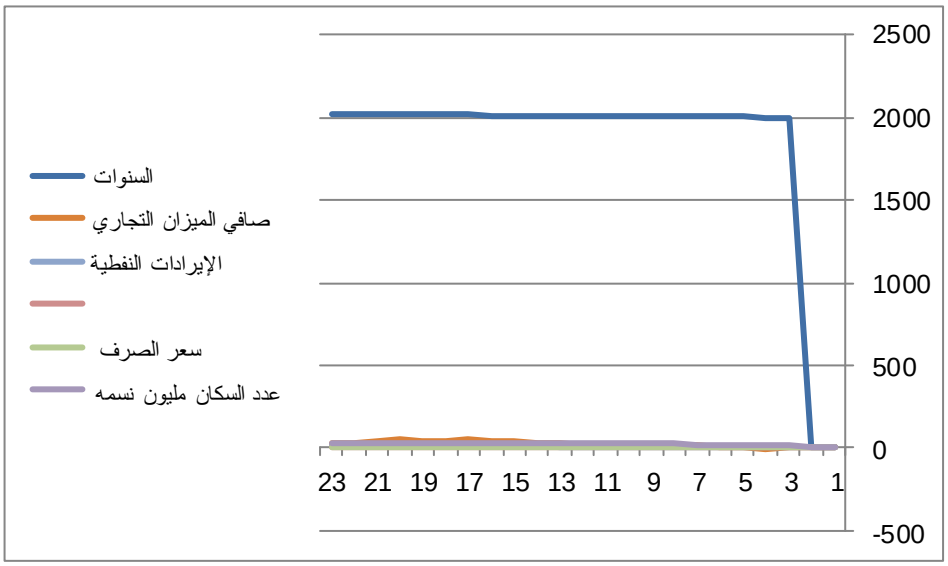

المصدر : إعداد الباحثه من خلال بيانات الجدول رقم (2)

يتضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) (4)

أ- إيرادات القطاع النفطي :بلغ متوسطه 10.94 مليار دولار،وبحد أدنى 2.5 مليار عام 2004، وبحد أقصى 21.9 مليار دولار في عام 2014،يلاحظ أن إيراد القطاع النفطي قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية.

ب- إجمالي الواردات السلعية والخدمية:يتضح أن متوسط إجمالي الواردات خلال الفترة بلغ حوالي 141.05 مليار دولار بحد أدنى 67.7 مليار دولار في عام 2000 وبحد أقصى حوالي 228.5 مليار دولار في عام 2020،يلاحظ أن

إجمالي الواردات قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية.

ج- إجمالي الصادرات السلعية والخدمية:يتضح أن متوسط إجمالي الصادرات خلال الفترة بلغ حوالي 166.88 مليار دولار بحد أدنى 66.4 مليار دولار في عام 2000 وبحد أقصى حوالي 264.8 مليار دولار في عام 2017،يلاحظ أن إجمالي الصادرات قد مر بعدة مراحل خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية.

د- صافي الميزان التجاري:حقق صافي الميزان التجاري فائضاً خلال الفترة بلغ متوسطه 25.79 مليار دولاربحد أدنى عجز-3.5 مليار دولارعام 2001وبحد أقصى 51.5 مليارد ولارفائضاً في عام 2014م،يلاحظ أن صافي الميزان التجاري قد مر بالعديد من التقلبات خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية.

هـ- عدد السكان: يتضح أن متوسط عدد السكان خلال الفترة بلغ حوالي 26.5 مليون نسمة، بحد أدنى 20.2 مليون نسمه في عام 2000وبحد أقصى 29.9 مليون نسمه في عام 2020.

و- سعر الصرف: بلغ متوسطه 3.5 مقابل الدولار، بحد أدنى 2.5 وبحد أقصى 3.9، كان يتسم بالاستقرار النسبي خلال الفترة "2000-2020".

مصادر الدراسة

أولا : المراجع باللغة العربية

1- إبراهيم الأخرس،دورالشركات عابرة القارات فى الصين،إيتراك للطباعة والنشروالتوزيع،القاهرة،2012

2- إبراهيم نصار،الأزمة المالية فى دول النمورالأسيوية المظاهر،الأسباب،الدروس المستفادة، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، 1998.

3- إبراهيم محمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر خلال الفترة (1991-2008)، رسالة ماجستيرغير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

4- أحمد عبد الونيس،مدحت أيوب،اقتصاد المعرفة ،القاهرة،مركزدراسات وبحوث الدول النامية،2006.

5- إياد محمد عطية ،محددات الاستثمار الأجنبى المباشروأساليب تشجيعة، رسالة ماجستيرغير منشوره ،كلية التجارة ،جامعة الزقازيق، مصر،2001.

6- أحمدفريدمصطفى وسهيرمحمد،السياسات النقدية والبعد الدولي للأورو،الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،2000.

7- أمين احمد لطفي ،المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات،الإسكندرية،الدارالجامعية،2004.

8-أميرة حسب الله محمد ،محددات الاستثمارالأجنبى المباشر وغير المباشر فى البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، مصر ،2005

9-أحمد عبدالعزيز،جاسم زكريا،فراس عبدالجليل ،مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية ،العراق،الجامعة المستنصرية،مجلة الإدارة الاقتصادية،عدد 85، 2010.

10-أمين أحمد لطفى،المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات،القاهرة ، 2004.

11-بخزاريعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،2005.

12-بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، كمال المنوفى، جابر سعيد عوض (محرران)، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الماليزية ،2005).

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1-Mahjouba ZAITER LAHIMER, L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement, Docteur en Sciences Economiques, l'Université Paris Dauphine, 2011

2- Sharifa Jaddi, (The impact of multinational companies' investment on local development in the south-east of Algeria during 2006-2012) , Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Ouargla, Algeria, Algerian Economic Journal, Number 1, December 2014 .

3- Hussien Alasrag, Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, MPRA Paper No. 2230, posted 13, Industrial Bank of Kuwait Letter Series, No. 83 December 2005.

4-Wilm.pvanderaalst,patternsandxpdl,acritical evaluationof the xmi process definition language, Eindhoven university of technology, thenether lands ,2002.

5- Fernando fainzylber,some reflection on south east asia export industrialization copal review,p117, 2003.

6-Juan J.palacions, multinational corporations and the emerging net work economy in asia and the pacific ,new York :routledge,2008.

7-Wilm.pvanderaalst,patternsandxpdl,acritical evaluationof the xmi process definition language, Eindhoven university of technology, thenether lands ,2002.